



(مروان طحطح)

الصهيوني. ثم ساهم الاخفاق في العراق بإطلاق يد الحليف الصهيوني كلباً في المنطقة. الثورات التي نحن أمامها مصدر قلق بالنسبة إلى إسرائيل، خصوصاً مع احتمالات الفوضى. لكن الدولة الصهيونية تراها تعزيزاً لمكانتها، فهي صخرة صلبة من وجهة نظر المصالح الأميركية، فيما تضعفت كل الانظمة العربية المحيطة بها.

■ أي اتجاه سينتصر اليوم في تونس؟
— بقايا النظام تحاول إعادة تنظيم صفوفها، وهناك طبعاً نخبة الاقتصادية والسياسية الحاكمة نفسها، مع أن رموز حكم بن علي في الفساد والاستبداد تمت إطاحتهم. اليسار فاعل جداً في تونس والحركة العمالية جيدة، وكان الاتحاد العمالي يواكب دوماً الحركة الجماهيرية قبل الثورة. الزخم اليساري المنظم في تونس عبر النقابات لا يزال يؤدي دوراً هاماً في البلاد. لكن هناك احتمال تحالف بين النخبة الحاكمة وحزب النهضة الإسلامي، والانتخابات مفتوحة على كل الاحتمالات. وكلما يتصاعد زخم اليسار، تكون الورقة في يد التيار الديني. إذا جرى تدجين الاتحاد التونسي للشغل، فستكون هناك محاولة لفرض بورقبيّة جديدة، أكثر ديموقراطية.

■ ما الحل الواقعي الذي يمكن أن تنتهي إليه الأزمة في سوريا؟
— بصراحة، تضاعلت احتمالات انتقال منظم للسلطة مع الزمن، بسبب وحشية القمع في سوريا. خلق ذلك تلاحقاً وعداوة شديدين بين قسم واسع من الشعب والسلطة القائمة. كذلك توريث الجهاز العسكري بقمع شرس، خلق لدى أرباب هذا الجهاز مصلحة عضوية بالتمسك بالنظام، لأن أي سقوط للنظام يعني محاكمتهم. لا أرى خط رجعة للنظام، فقد رأيناها يصعد في القمع، ومن شأن ذلك تجذير الحالة. رأينا أن كل ساحة بدأت بمطالب الإصلاح، وتعرضت لقمع، تحولت إلى المطالبة بإسقاط النظام. وحيث تعامل النظام مع الحراك الجماهيري بذكاء مثل المغرب والاردن، بقيت المطالب ضمن اطار الإصلاح. اليوم في سوريا، اقل ما يمكن ان تقبل به الحركة الاحتجاجية هو تغيير الدستور وانتخابات حرة، لكن لا أرى النظام السوري بتكوينه الحالية يقوم بذلك. لو استمر الاسد في اصلاحاته التي بدأها بعد وصوله الى السلطة، لتجنب الوضع الحالي. لا أرى سوى احتمالين في سوريا: إما أن يستمر النظام بصورة ديموقراطية أكثر وأشرس، وبإستبداد مضاعف، او ستكون امام حرب اهلية. سقوط الحكم يمكن ان يكون عبر انفجار الجهاز المسلح. وإذا حصل ذلك، فسندخل في حرب أهلية. السيرورة الثورية مستمرة، ولا احد يعرف كيف سيكون العالم العربي بعد ستة أشهر. كل الاحتمالات مفتوحة، بعضها مخيف، لكن كنا في ليل طويل، وها قد بدأ الحراك.

فهو مختلف عن طبيعته وبرنامجه. تلك مؤشرات مهمة. دخلنا اليوم في طور سياسي جديد، لكننا في مرحلة انتقالية، فيها صراعات على الحراك الشعبي بين ثلاث قوى: التيار الديني، وهو مستفيد من التغييرات الحاصلة، لكنه يخضع للتحجيم بعدما كان القوة المعارضة الوحيدة على الساحة، إذ برزت اليوم مجموعة كبيرة من التيارات المعارضة المناهضة. القوة الثانية هي تيار لبرالي من نوع جديد، يتألف من شرائح وسطى وليس من رأسمال كبير، ومن مهنيين، ومثقفين، واصلاحيين بالمعنى الاجتماعي. تتميز هذه القوى بأنها غير منظمّة في حزب واحد، لكنها شبكة تتمتع بنوع من التجانس. مشكلتها ستكون مع أول استحقاق انتخابي، لغياب رموز بارزين داخلها. القوة الثالثة هي الحركة العمالية، وما يرافقها من حالات يسارية. يختلف وضع اليسار من دولة إلى أخرى. فدوره في تونس كبير، لكنه أخف في مصر مثلاً. الأهم هو الحركة العمالية التي ينشط فيها اليسار. اليسار والليبرالية هما قوتان ستظهران بنحو متزايد في المرحلة المقبلة. الحالتان اللتان نجحنا، أي مصر وتونس، شهدتا مشاركة من الحركة العمالية. حتى التغيير الديموقراطي لن يستقر دون وجود حركة عمالية منغلقة، هذه هي القوة الفاعلة في المرحلة الانتقالية، وهناك تحالف على موضوع التحول الديموقراطي بين الحركة العمالية والليبراليين. نحن في سيرورة ثورية لا يمكن ان نتكهن مستقبلها. وفي حين أن الناس كانوا يتخيلون قبل سنوات أن أي انفجار في المنطقة ستنفذه التيارات الدينية، اتضح الآن ظهور قوى أخرى تزامت التيار الديني على الحراك الشعبي.

■ هل يحتمل وجود إسرائيل في المنطقة كل هذا الحراك الشعبي والثورات؟
— إثر صعود التيار القومي وتجزّره في ستينيات القرن الماضي، طلبت السعودية من حليفها واشنطن إخلاء قاعدة الظهران فيها تحت ضغط هذا التيار. بدأت حينها اميركا البحث عن البديل، ووجدت في الدولة الصهيونية تعويضاً عن خروجها من السعودية. بعد 1967، تعزّزت صورة الدولة الصهيونية بما هي حليف أساسي لواشنطن، وجاءت الثورة الإيرانية لتعزّز أهمية إسرائيل. وحتى اجتياح الكويت، بقي الأمر على ما هو عليه. اعطى الاجتياح فرصة ذهبية للولايات المتحدة كي تعود عسكرياً إلى المنطقة. هبطت بالتالي أسهم إسرائيل. بعد عودتها الكبيرة إلى المنطقة آنذاك، وجدت واشنطن أن من الضروري اغلاق الملف الفلسطيني، وهو مصدر تحريض عليها. فكانت أكبر مرحلة ضغط وتوتر بين واشنطن وتل أبيب. عقد مؤتمر مدريد. تمّ التوقيع على اتفاقية اوسلو. لكن اوسلو استنفدت حدودها بسرعة، وانتهت نهائياً في 2000 مع الانتفاضة الثانية. بعد 2001 واعتداءات ايلول، عادت أهمية الحليف

للمرغوب واشتد في فقدان الجيش المصري، فطلبت إبقاءه على شيء من الحياد وركزت على سلمية التظاهرات

الثورات العربية مصدر قلق لإسرائيل لكنها تعزيز من وجهة نظر المصالح الأميركية

أرى احتمالين في سوريا: إما ان يستمر النظام باستبداد مضاعف، او ستكون امام حرب اهلية

اليوم، شخصياً، أرى أنه منذ 2009 هناك بوادر نهاية هذه المرحلة، وبداية مرحلة جديدة. فقد شهدنا تازم النموذج الإيراني مع التحركات الشعبية في 2009، وكذلك صعود الصراع الطبقي والحركة العمالية في مصر خاصة، وتأجج الصراعات الاجتماعية، في أكثر من بلد مثل تونس والمغرب. لا وجود للتيار الديني في هذا النوع من النضال،



بدأنا نرى نتائج التحالف بين واشنطن والايخوان. إذ أصبح خطاب الإخوان معتدلاً أكثر تجاه واشنطن وإسرائيل، مما كان عليه في الماضي. رأينا التعاون القائم بين الجيش والإخوان مع ضمانات من الحركة للجيش بأنها لا تريد السيطرة على السلطة، بل فقط المشاركة فيها. هكذا تفتح صفحة جديدة مع واشنطن. ورأينا تبديلاً واضحاً أيضاً في الخطاب الرسمي الأميركي إزاء الإخوان. التعاون في مصر ينعكس مباشرة في المصالحة الفلسطينية، فمحمود عباس لا يمكن أن يقوم بتلك الخطوة رغم أنف واشنطن. هناك حراك سياسي قائم في المنطقة في هذا الاتجاه مع إعطاء دور للإخوان المسلمين. في النهاية، يجب ألا ننسى أن تعاون الحركة في الخمسينيات والستينيات، كان وثيقاً مع الولايات المتحدة واستخباراتها. هناك محاولة إعادة تركيب للمنطقة بنحو أكثر ديموقراطية من قبل. وتريد واشنطن أن تبقى الوضع ضمن حدود السيطرة، وكسب ضمانة سياسية عبر التعاون مع الإخوان المسلمين. لقد دشنت الانتفاضات مرحلة جديدة في التاريخ السياسي للمنطقة. بعد النكبة، ولعقدين من الزمن، كانت الحركة القومية بكافة أشكالها هي المسيطرة على الحراك الشعبي. بعد هزيمة الـ67، ضربت قدرة التيار القومي على السيطرة على الحراك الجماهيري، وشهدت السبعينيات صعود اليسار الجذري الذي فشل في ان يبني نفسه قوة مهيمنة على الحراك الشعبي. التيار الأصولي كان يشهد صعوداً في تلك الفترة الانتقالية أيضاً، واستخدمته الرجعية العربية للتصدي لليسار. السعودية مؤلت الحركات الإسلامية، حتى جاءت الثورة الإيرانية التي أظهرت أن التيار الديني يستطيع التطور في اتجاه مضاد للغرب، ويمثل خطراً على مصالحه. دخلنا حينها في مرحلة سيطرت فيها القوى الدينية على الحراك الشعبي. هذا التحول كان دورة سياسية في المنطقة. بعد الثورة الإيرانية، كانت اميركا تحاول التفرقة بين الإسلام السني والشيعي، وبرز ذلك في التعاون مع الأصولية السنية في أفغانستان. أثر اجتياح الكويت، أدى موقف الحركات السنية الدينية إلى طلاق مع السعودية واميركا. هكذا سيطر التيار الديني لثلاثة عقود منذ الثورة الإيرانية حتى

لكن في ليبيا او سوريا، اذا سقط النظام، فسيفقد ذلك فراغاً مؤسساتياً عسكرياً كبيراً جداً.

■ هل ترى مستقبل المنطقة بعد سقوط الأنظمة إسلامياً؟ وهل النموذج التركي في الحكم صالح للدول العربية؟
— أولاً الحديث عن تركيا يحتم الإشارة إلى نموذج لا نملك لغاية الآن أي من عناصره: العنصر الأول هو تراث علماني يمثلته الجيش ودستور ديموقراطي (إلى حد ما)، وحزب من أصول حركة اسلامية اصولية مرت بتحوّلات. العدالة والتنمية التركي حزب بريد أن يجمع بين التراث الإسلامي والحداثة. حزب يشكل نموذجاً اشبه ما يكون بالتيارات المسيحية الديموقراطية في أوروبا. على أي أساس سنحصل على نموذج تركي؟ لناخذ مصر مثلاً: الجيش ليس مؤسسة تحمل لواء العلمانية، والإخوان هو حزب أصولي بكل معنى الكلمة، يرفع شعار «الإسلام هو الحل». الوصول إلى النموذج التركي يتطلب حزباً إسلامياً حديثاً ينشق ربما عن الإخوان المسلمين، وتلك التطلعات موجودة لدى بعض من شباب الإخوان. الجيش المصري مثال لاستخدام الدين عذراً ايدولوجياً للتغطية على تقاعسه في مجالات عديدة، وذلك منذ أيام عبد الناصر. قد تكون أقرب إلى النموذج الباكستاني من النموذج التركي، أي تحالف عسكري - أصولي.

لا يمكن تكهن ما ستصل اليه الأمور، لأننا في سيرورة لا تزال في بدايتها، وقد تستغرق سنوات من الصعود والهبوط، حتى تصل الأمور إلى خواتيمها. الوصول إلى الاستقرار ونوعه، يعتمد على موازين القوى المتحركة. ما هو واضح في الحالة المصرية هو أن النظام مستمر مع استمرار امسك المؤسسة العسكرية بزمام الأمور، وفي استمرار النظام الاقتصادي - الاجتماعي، وفي استمرار ارباب هذا النظام، ما عدا بعض الرموز التي تحاكم. هؤلاء هم الجزء الظاهر من جبل الجليد. اقتنعت واشنطن أنه مع دخول الديموقراطية على الخط في المنطقة العربية، وبغياب قوى مرتبطة بها وتتمتع بجماهيرية، يجب كسب قوى قائمة. الأقرب ايدولوجياً لإمكان الائتلاف معها هي حركة الإخوان المسلمين. وهناك وساطتان تقوم بهما قطر وتركيا في هذا المجال.

يعتقد الأشقر أن الجيش المصري لن يتدخل في السياسة، لأن ذلك سيسبب له مشاكل داخلية هو بغنى عنها. لكن الجيش يريد أن يكون العمود الفقري للدولة، ومشكلته الأساسية هي في إيجاد وجه بارز للرئاسة. وإذا اضطر الجيش للتدخل، فإن ذلك سيحصل بصعوبة كبيرة، فهو ليس جيش عبد الناصر كي يتمكن من إقامة ديكتاتورية شعبية مقبولة.